كما ارتفعت نسبة اللواتي انهين تسع سنوات دراسية من تسعة بالمئة، العام ١٩٧٠، الى نحو ٢٦ بالمئة، العام ١٩٨٣، في الضفة؛ ومن ١٩ بالمئة الى ٣٧ بالمئة، خلال الفترة عينها، في قطاع غزة. كذلك ارتفعت نسبة الاناث في الجامعات والمعاهد في الضفة من ٤٠ بالمئة، من مجموع الطلاب، في العام الدراسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨، الى ٤٣,٥ بالمئة في العام ١٩٨٤[١٤]. هذا في الوقت الذي ازداد عدد الخرّيجات الجامعيات على مستوى التخصصات العلمية كافة، من حملة الماجستير والبكالوريوس والدبلوم. ان تقدم تعليم المرأة ساهم، مساهمة ايجابية، في بلورة وعيها وثقافتها وتحسين شروط عملها، ممّا عزز ثقة المجتمع بها، ورافقه تعديلات هامة على صعيد تحسين مكانتها داخل الاسرة.

عمل المرأة: نتيجة لسياسة الاحتلال القسرية المفروضة على الشعب، ومحاصرة الانتاج الوطني بهدف ضرب البنية الاقتصادية، حوصرت الصناعة الوطنية، والزراعة، وتمّت السيطرة على مصادر المياه، واستقطاب اليد العاملة في مؤسسات الاقتصاد الاسرائيلية، والتوسّع في فرض الضرائب الباهظة على الدخل والانتاج، في الوقت الذي ارتفعت الاسعار وتكاليف المعيشة، الأمر الذي أدّى الى تدهور الوضع المعيشي؛ وقد رافقت ذلك عملية هجرة واسعة في صفوف الرجال، ممّا دفع بالمرأة الى حقل العمل بشكل واسع، في اطار تحمّلها لمسؤولياتها في حماية الاسرة.

لقد عملت المرأة في مختلف المجالات، متجاوزة المهن التقليدية ذات الطبيعة المنزلية. فاضافة الى الحياكة والتطريز والتريكو والتمريض والزراعة المنزلية، عملت المرأة في الصناعات التحويلية، والعمل الزراعي المأجور، وفي المصانع والورش والصناعات الحرفية، كالخزف والقش والفخار؛ كما دخلت ميادين العمل الاداري، والمكتبي، والطب، والمحاماة، والصيدلة، والهندسة، والصحافة.

وشكّلت مشاركة المرأة في العمل قفزة هائلة في سنوات قليلة. ففي العام ١٩٦٧، كان عدد الاناث العاملات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في مختلف الميادين، ١٣٨٠٠ انثى، ارتفع الى ٣٠٣٠٠ انثى في العام ١٩٧٨، بزيادة بلغت أكثر من ١١٩ بالمئة، دون احتساب العاملات في الزراعة المحلية، حيث تشكّل الاناث نسبة ٧٠ بالمئة من مجموع العاملين، نظراً الى توجّه الرجال الى العمل في المدن، والهجرة الى الخارج. كما تبلغ نسبة العاملات من مخيمات اللاجئين، منذ العام ١٩٤٨، في الضفة والقطاع أعلى نسبة، بحيث تصل ١٦ بالمئة من مجموع الاناث في سن العمل، وذلك بسبب سوء الأحوال المعيشية؛ وتليها نسبة العاملات من القرى التي تصل الى ١٢ بالمئة؛ أمّا في المدن، فتصل النسبة الى ٩,٨ بالمئة من مجموع الاناث في سن العمل[١٥].

وأهم ما يميّز عمل المرأة في الارض المحتلة، انه جاء في اطار حاجة المجتمع الى دورها كمنتجة، وذلك للحد من تفشّي الأزمة المعيشية التي عانت منها الأسرة الفلسطينية في ظل سياسة الاحتلال؛ وبالتالي لم يأت خروجها الى العمل في سياق التطور الطبيعي لدور المرأة ومكانتها الاجتماعية، كما يحدث، عادة، في المجتمعات المستقرة التي يتمّ التطور فيها في سياق تطور البنية الاقتصادية وانخفاض مستوى الولادات ونشر التعليم والثقافة وتوفير الشروط التي تحقق الأعباء المنزلية، وفي سياق المتغيرات الاجتماعية التقدمية ازاء الموقف من المرأة. امّا ما حدث بالنسبة الى المرأة في الأرض المحتلة، فهو نتاج التأثر بجملة عوامل، ارتبط معظمها بالاحتلال الاسرائيلي. فالبنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني تعرّضت للتدمير والمحاصرة، ولم تشهد تطوراً موضوعياً يضمن مشاركة المرأة. كما ان مستوى الولادات لم يشهد انخفاضاً كبيراً، في الوقت الذي تخرج المرأة الى العمل دون توفير الشروط التي تخفف من مهامها المنزلية، بل يعتبر عمل المرأة مهمة اضافية؛ كما ان انتشار